القضاء التونسي يحكم بسجن وزير سابق و3 مسؤولين في قضايا «فساد»

أصدرت محكمة تونسية أمراً بسجن وزير الفلاحة السابق سمير بالطيب، وثلاثة مسؤولين آخرين ضمن التحقيق في شبهات فساد مالي، وفق ما نقلت تقارير إعلامية محلية ووكالة الصحافة الألمانية.

وذكرت إذاعة «موزاييك» الخاصة أن قاضي التحقيق بالقطب القضائي المالي أصدر أوامر بالسجن ضد بالطيب وثلاثة مسؤولين بوزارة الفلاحة، فيما أبقى على أربعة مسؤولين في حالة سراح، وذلك بعد جلسات تحقيق واستماع استمرت حتى فجر أمس.

وتتضمن الدعوى القضائية وجود شبهة ارتكاب جرائم تتعارض مع قوانين الصفقات العمومية، وغسل أموال عبر اقتناء معدات لوزارة الفلاحة. وتشمل قائمة الموقوفين وزير الفلاحة السابق سمير بالطيب، الذي شغل المنصب ما بين 2016 و2020. ومستشار بديوانه مكلف الحوكمة وثلاثة مسؤولين آخرين في لجنة فتح العروض، ووكيل الشركة المنتفعة بالصفقة.

وكان القضاء قد أوقف في وقت سابق من الشهر الحالي أيضاً مهدي بن غربية، رجل الأعمال والوزير السابق المكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بين 2016 و2018، للتحقيق في شبهة ارتكابه جرائم مالية.

قتلى وجرحى بالرصاص بين المحتجين

حشود ضخمة تطالب بعودة الحكم المدني في السودان

الاحتجاجات في السودان

تدفقت حشود ضخمة من السودانيين، في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى في أنحاء البلاد المختلفة، رفضاً لـ«الحكم العسكري» بعدما استولى الفريق عبد الفتاح البرهان على السلطة وحلّ مجلسي السيادة والوزراء، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد.

وطالب المحتجون، الذين دعاهم تحالف «الحرية والتغيير» و«تجمع المهنيين» إلى الخروج للشوارع، بعودة الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، محذرين من أنهم سيواصلون عصيانهم المدني وتصعيد حملات احتجاجاتهم «المليونية» إلى أن يتراجع البرهان عن جميع القرارات الاستثنائية التي فرضها مؤخراً.

وخرجت الحشود، من كل الأصقاع للتنديد بالانقلاب العسكري الذي نفّذه قائد الجيش ضد الحكومة المدنية في 25 أكتوبر الجاري، واعتقل وزراء وأعضاء في مجلس السيادة وقادة تنفيذيين وسياسيين. وغطت الحشود البشرية مساحات تعد بعشرات الكيلومترات، من السلاسل البشرية الممتدة طوال شوارع العاصمة الخرطوم، وهم يهتفون بمدنية الحكم وبرحيل العسكريين، واستعادة حكومة حمدوك، وإطلاق سراح القادة الدستوريين والسياسيين من المعتقلات، والعودة للحياة المدنية كاملة دون نقصان.

ولقي شخصان من المحتجين السلميين مصرعهما برصاص العسكر في الاحتجاجات المليونية التي شهدتها البلاد أمس، رغم أن وزراء حكومة قوى إعلان الحرية والتغيير طلبوا من القوات النظامية عدم الاعتداء على المحتجين السلميين، وعدم المشاركة في مخططات «الانقلابيين» باستخدام القوة المفرطة والعنف في تفريق المتظاهرين.

وقالت لجنة الأطباء المركزية – جهة طبية معروفة – إن شخصين من المحتجين السلميين لقيا مصرعهما برصاص مَن أطلقت عليهم «ميليشيات المجلس العسكري الانقلابي»، بإصابات مباشرة في الرأس والبطن. وتابعت اللجنة، في بيان رسمي صادر عنها: «ارتقى شهيدان الآن إلى مراقي المجد في منطقة أم درمان، برصاص ميليشيات المجلس العسكري الانقلابي، بطلق ناري بالرأس وآخر بالبطن».

ووجّه وزراء الحكومة الانتقالية التابعون لتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، رسالة للقوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية، طالبتهم فيها بعدم الاستجابة لتعليمات وأوامر قيادات «تحمي مصالحها الشخصية، لا مصلحة الوطن الذي خرقوا شرعيته الدستورية»، وتابعت، في بيان حصلت عليه «الشرق الأوسط»: «ندعوكم لعدم المشاركة في مخططات الانقلاب بالتعدي واستخدام القوة المفرطة والعنف في تفريق المتظاهرين السلميين».

وناشد الوزراء شباب الثورة بقولهم: «أثبتم وعيكم وجسارتكم وصمودكم، وحرصكم على السلمية شعاراً وفعلاً، رغم كثرة الاستفزازات والعنف الأقصى الذي مارسه النظام البائد لقمعكم، فأذهلتم العالم كله وتمسكتم بهذا الوعي وتلك السلمية، حتى مواكب الأسبوع الماضي في مواجهة السلطة الانقلابية وعنفها». وتابع البيان: «لا تسمحوا المندس ولا مخططات تخريبية أن تجركم نحو العنف، احرصوا على السلمية، وتأمين صفوفكم من الاختراق».

ووجّه الوزراء رسالة لمن أطلقوا عليهم «كل مندس» بين صفوف الثوار، يسعى لجرف الثورة نحو العنف، ويخرب شعار السلمية، بأنه لا مكان له بين الثوار، وتابعوا: «انقسم السودان كما قال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى فسطاطين، فسطاط الانقلابيين والشموليين، وفسطاط الديمقراطيين والسلميين، وإن محاولتكم لن تنجح، وسوف تتم محاسبتكم جنائياً ووطنياً».

والاثنين 25 أكتوبر الجاري، فاجأ قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان السودانيين، بإعلانه الاستيلاء على السلطة، وإعلان حالة الطوارئ، وتعليق نصوص الشراكة في الوثيقة الدستورية، ونصوص لجنة التحقيق في مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو (حزيران) 2019، التي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى، وشهدت حالات عنف واغتصاب طالت المعتصمين السلميين الذين لجأوا للجيش من أجل الحماية. ويتهم الثوار السودانيون الجيش وقوات الدعم السريع وفلول الإسلاميين، بارتكاب المجزرة البشعة بحق المحتجين السلميين، فيما اعترفت قيادات المجلس العسكري الانتقالي الذي كان يحكم وقتها بارتكاب الجريمة النكراء، حين قال عضو المجلس شمس الدين كباشي، في مؤتمر صحافي شهير: «فضينا الاعتصام وحدث ما حدث». بيد أن الأطراف السودانيين نصوا في الوثيقة الدستورية والمادة 16 منها على تكوين لجنة تحقيق مستقلة للكشف عن تفاصيل الجريمة الكبيرة، وتقديم المتهمين للمحاكمات، لكن قائد الجيش ألغى تلك المادة ضمن الإجراءات التي أعلنها يوم الاثنين الماضي.

لبنان يطلب مساعدة أميركية - فرنسية بحثاً عن «حل» للأزمة مع دول الخليج

سعى لبنان إلى مواجهات تداعيات «العزلة الخليجية» التي فرضت عليه بعد التصريحات المسيئة لوزير الإعلام جورج قرداحي، الذي اعتبر أن الحوثيين «يدافعون عن أنفسهم» ضد ما سماه بـ«العدوان».

وعلمت «الشرق الأوسط» أن مسؤولين لبنانيين باشروا اتصالات مع مسؤولين دوليين للتوسط مع دول مجلس التعاون الخليجي للخروج بـ«حلول» للأزمة. وقالت مصادر إن لبنان طلب مساعدة أميركية وفرنسية بهذا الخصوص، فيما أبلغت مصادر دبلوماسية عربية «الشرق الأوسط»، أن الدول الخليجية كانت واضحة في بياناتها حول المآخذ على الأداء اللبناني، خصوصاً أن تصريحات قرداحي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير.

وواجهت الحكومة اللبنانية الدعوات لاستقالتها بعد الأزمة الناشئة مع دول مجلس التعاون الخليجي، بتبريرات لعدم الاستقالة بينها «مسائل أخرى ضاغطة» تمنعها من إبقاء البلاد من غير حكومة، بموازاة تدخل البطريرك الماروني بشارة الراعي، لمحاولة إيجاد حل للأزمة، عبر استقباله وزير الإعلام جورج قرداحي، وقبله رئيس «تيار المردة» سليمان فرنجية، الذي قال إنه رفض استقالة قرداحي.

وبعد تسريب معلومات عن أن قرداحي يمكن أن يعلن استقالته من بكركي، إثر اجتماعه بالبطريرك الماروني مساء، غادر قرداحي مقر البطريركية المارونية من غير الإدلاء بأي تصريح. وكان قرداحي أجاب على سؤال حول ما إذا كان سيستقيل من بكركي، بالقول: «دعونا نرى ماذا يريد البطريرك». وحصل تكتم شديد من قبل الطرفين بعد لقاء الراعي – قرداحي، حيث جرى تقييم لقرار الاستقالة من عدمه وما هو أجدى للبلد. ولفتت مصادر بكركي إلى أن «الراعي أصر في لقائه قرداحي على اعتماد الحياد ليرعى علاقة لبنان بالدول المجاورة»، حسب ما ذكرت وسائل إعلام لبنانية.

وأنشأ لبنان خلية أزمة للتباحث في مخرج للأزمة الطارئة، ومعالجة تداعياتها، وأكد الرئيس اللبناني ميشال عون، الذي تابع مداولات خلية الأزمة، «إننا حريصون على إقامة أفضل وأطيب العلاقات مع المملكة، ومأسسة هذه العلاقات وترسيخها من خلال توقيع الاتفاقات الثنائية بين البلدين». وأكد عون أنه «من الضروري أن يكون التواصل بين البلدين في المستوى الذي يطمح إليه لبنان في علاقاته مع المملكة ومع سائر دول الخليج».

وفي الصباح، ترأس وزير الخارجية عبد الله بو حبيب، اجتماع خلية الأزمة للتباحث في مخرج للأزمة الدبلوماسية، وشارك فيها ممثل عن السفارة الأميركية لدى لبنان، إلى جانب وزراء الداخلية والمالية والتربية والاقتصاد ومدير عام القصر الجمهوري. ولفت بو حبيب بعد اللقاء إلى أن ميقاتي كان «على تواصل دائم معنا، وقام باتصالات دولية، وسيجتمع في غلاسكو مع مسؤولين دوليين بشأن هذه القضية»، لافتاً إلى أن «كل من تم التواصل معهم طلبوا من الرئيس ميقاتي عدم التفكير بالاستقالة». وقال: «أنا تحدثت مع الأميركيين لكونهم الوحيدين القادرين على التوسط والمساعدة في حل هذه المشاكل». وقال وزير التربية عباس الحلبي، بعد الاجتماع، «إننا حريصون على العلاقات الطيبة التي تجمع لبنان والحكومة اللبنانية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما المملكة العربية السعودية التي للبنان معها روابط تاريخية لا تنفك عراها مهما كانت الظروف». كما أكد «أننا حريصون على تأكيد التزامات لبنان تجاه العالم العربي وتجاه المملكة العربية السعودية بغية مأسسة هذه العلاقات، والنظر وتوقيع الاتفاقيات السابقة المعدة، والتي تصب في مصلحة البلدين الشقيقين».

وأكد الحلبي رغبة لبنان «في معالجة تداعيات هذه الأزمة بما يكفل استمرار هذه العلاقات واستيعاب نتائجها، كما يكفل ضرورة إبقاء لبنان في الحضن العربي الذي هو حريص عليه». وقال إن «العمل الحكومي مستمر ولا يمكن، بالنظر لصعوبة الأوضاع في لبنان، ترك هذا البلد من دون حكومة، رغم الأعباء الملقاة على عاتقها، والأزمات التي تواجهها ومحدودية الوسائل التي تتوفر بين يديها، ولكن الحكومة اللبنانية مستمرة في عملها».

انطلاق اجتماع دول الجوار الليبي لحسم إخراج «المرتزقة»

برعاية أممية ومصرية، بدأت في القاهرة اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة «5+5»، التي تضم ممثلي طرفي الصراع العسكري في ليبيا، بهدف وضع خطة تستهدف إخراج «المرتزقة» الأفارقة من دول الجوار الجغرافي لليبيا (السودان والنيجر وتشاد)، وذلك في إطار الخطة الطموحة، التي أقرتها اللجنة في جنيف مؤخراً لخروج هذه العناصر تدريجياً من الأراضي الليبية.

وأشاد يان كوبيش، رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع اللجنة بمشاركة ممثلي تشاد والنيجر والسودان، واستعدادهم للعمل مع اللجنة بشأن انسحاب «المرتزقة» والمقاتلين الأجانب من ليبيا، بطريقة لا تؤثر على استقرار الوضع في بلدانهم وفي المنطقة. مشيراً في هذا السياق إلى استمرار البعثة الأممية في جهودها الرامية إلى مساعدة ليبيا على استعادة استقرارها ووحدتها، وسيادتها الكاملة منذ إبرام اتفاق وقف إطلاق النار العام الماضي. كما أشاد بجهود اللجنة العسكرية في تنفيذه، بدءاً من الحفاظ على استمراره، وفتح المجال الجوي، وتبادل المحتجزين، وبذل جهد مشترك لتأمين النهر الصناعي، وفتح الطريق الساحلي. وقال كوبيش إن خطة العمل الليبية الشاملة، التي وقعتها «اللجنة» خلال اجتماعها مؤخراً بجنيف، «ستكون بمثابة حجر الزاوية لانسحاب تدريجي ومتوازن، ومتسلسل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية»، مبرزاً أن هذه الخطة تحظى بموافقة اللجنة العسكرية، وتحظى بدعم السلطات الليبية؛ كما أنها «خطة بقيادة وملكية وطنية، تحمل في ثناياها أفكاراً ملموسة ومحددات للتنفيذ».

وأضاف كوبيش موضحاً أن الخطة «خطوة في غاية الأهمية لمسار طويل وشاق في سبيل السلام، والاستقرار والأمن والتعاون، والتنمية المستدامة في ليبيا وفي المنطقة بشكل عام»، مشيراً إلى اعتزام اللجنة العسكرية المشتركة وضع خطة وآلية لتنفيذ خروج تدريجي ومتوازن.

«الكتلة الأكبر» تنتظر انشقاق «الإطار التنسيقي» الشيعي العراقي

جميع اللاعبين العراقيين ينتظرون لحظة المصادقة على نتائج الانتخابات التشريعية؛ هذه الأخيرة مهمة قضائية تحيطها ضغوط سياسية يرفعها الخاسرون في اقتراع العاشر من أكتوبر الحالي.

ويقول وزير عراقي سابق، إن «الأحزاب الأساسية تخشى من تأثيرات الضغوط السياسية على الجهات الرسمية المعنية بمصادقة النتائج»، لكنه استدرك: «نثق بالمؤسسة القضائية، وحين يصدر قرارها سينتهي كل شيء، وسنمضي في تشكيل الحكومة».

في غضون ذلك، تواصل مفوضية الانتخابات إعلان نتائج عمليات الفرز اليدوي لمحطات الاقتراع المطعون فيها، بنسب تطابق مرتفعة مع العد الإلكتروني، حتى مع دعوات بعض القوى لإجراء العد الشامل.

الوزير السابق، وهو ينتمي إلى أحد الأحزاب الفائزة بالمراكز الأربعة في النتائج المعلنة، يرى أن القوى الشيعية التي ستشكل الكتلة الأكبر ليس بالضرورة أن تضم الجميع، وقد نشهد قوى شيعية معارضة في البرلمان الجديد. ويتفق قياديون في أحزاب سنية وكردية على أن قرار التحالف مع الطرف الشيعي لن يكون قبل أن تجري تسوية الطعون، وإطفاء غضب الخاسرين، لكن ذلك لا يعني انضمامهم جميعاً في شراكة شاملة للقوى الشيعية.

ويقول قيادي شيعي إن الحوارات الأخيرة بين القوى الشيعية أظهرت توجهاً جديداً لاستقطاب طرف شيعي واحد على الأقل من الإطار التنسيقي لينضم إلى الكتلة الأكبر. وحسب القيادي، فإن بقية القوى ستضطر إلى الذهاب نحو خيار المعارضة. وتتضاءل فرص القوى الخاسرة في إمكانية تغيير النتائج أو إعادة الانتخابات، بينما لا تبدي إيران أي ردود فعل مؤيدة لحلفائها في العراق، وغالبيتهم يضغطون على الحكومة والمفوضية لعدم المصادقة على النتائج الحالية.

ويقول سياسي شيعي بارز، إن إيران أظهرت مواقف رسمية داعمة للانتخابات ونتائجها، ولم تذهب مع التصعيد الذي يتبناه حلفاؤها، مشيراً إلى أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت انتظاراً لبروز طرف قوي من الحرب الباردة بين زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، وزعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي.

وحتى مع الترجيحات بأن تهديدات القوى الخاسرة لن تتجاوز حدود المناورة، فإن غرفاً حزبية لا تزال تطلق تحذيرات من سيناريو تحول الاعتصام الذي يحاصر المنطقة الخضراء إلى مشروع لاقتحامها و«حرق مخازن مفوضية الانتخابات».

ضغوط على تيار الصدر

سقوط ثلاثة صواريخ قرب المنطقة الخضراء في بغداد

سقطت ثلاثة صواريخ من نوع كاتيوشا قرب المنطقة الخضراء في بغداد، حيث تقع السفارة الأميركية ومقرات حكومية، وفق ما أفاد به مصدر أمني وكالة الصحافة الفرنسية، في هجوم يأتي بعد أسابيع من انتخابات تشريعية تعترض على نتائجها بعض الأطراف.

وقال المصدر إن «ثلاثة صواريخ كاتيوشا سقطت على منطقة المنصور في بغداد»، فيما اقتصرت أضرار الهجوم، وهو الأول منذ أشهر قرب المنطقة الخضراء، على الماديات ولم يوقع إصابات.

وفي سياق متصل، أفاد متحدث عراقي بأن 227 عائلة عراقية نزحت خلال ين الماضيين من قضاء المقدادية على خلفية استهداف تنظيم «داعش» لمدنيين في إحدى قرى القضاء الواقع شمال شرقي محافظة ديالى (57 كلم شمال شرقي بغداد).

وقال علي عباس جهاكير المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين، في تصريح صحافي، إن مكاتب وزارة الهجرة والمهجرين في محافظة ديالى سجلت نزوح نحو 227 أسرة من قضاء المقدادية خلال ين الماضيين.

وذكر أن الوزارة قررت شمول النازحين بمنحة الطوارئ، حيث تم توزيعها بشكل عاجل لدعم العوائل، فضلاً عن متابعتهم من قبل وزارة الداخلية والأمن الوطني ورئاسة أركان الجيش. وكانت قرية الرشاد بقضاء المقدادية قد تعرضت الأسبوع الماضي، لهجوم من قبل تنظيم «داعش» أوقع 13 قتيلاً و15 مصاباً.